إثبات الأسماء
صفتي السمع والبصر لله تعالى
عرض ونقد

تأليف
د. صالح بن عبد العزيز بن عثمان صبتي

أساتذة العقيدة المشارك بالجامعة الإسلامية
بالمدينة النبوية
ابنات إلاشتاطة
صفتي السمع والبصر لله تعالى
عرض ونقد

تأليف
د. صالح بن عبد العزيز بن عثمان سندي
أستاذ العقيدة المشارك بالجامعة الإسلامية بالمدينة
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علي عبده ورسوله نبينا محمد،
وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:
فإذاً لما شاهد بين كثير من الباحثين أن الأشاعرة يوافقون أهل السنة في
إثبات بعض الصفات، ومنها السمع والبصر.
وقد كنت أثناء قراءتي في كتبهم الحظ أن إثباتهم لهما - ولبعض صفات
المعنى الأخرى، ليس موافقاً لمنهج السلف في جوانب متعددة.
ومن هنا عن لي أن أكتب في هذا الموضوع؛ سعياً للإجابة عن سؤالين:
هل الأشاعرة يثبتون حقاً صفيتي السمع والبصر؟
هل هذا الإثبات موافق لمنهج السلف؟
ولعل في الإجابة عنها لفائدة نطالب الحق؛ إذ بهذا البحث وأمثاله
تتكشف حقيقة دعوى الأشاعرة: أنهم من أهل السنة؛ بل أهل السنة!
ولا بد من الإشارة هنا إلى أنني لم أخذ غمار البحث في هذا الموضوع
بلا تأثر، على جملة من الأبحاث المعاصرة التي تناولت عرض المذهب
الاشعري وندقه عموماً، فلمّا أخذ فيها بغيين.
أعني أنني لم أقف على بحث الموضوع وفق ما أريد، وما أصبو إلى
تحقيقه -سواء إشارات بسيرة، ولا سيما في بيان اختلافهم، وتنوع أخطائهم،
واللوائح التي تلزمهم.
وإن كان سبيلي لها ول أصحابها فضيلة السبق، واستحقاق الثناء الجميل.
وقد جعلت منهجي في البحث قائماً على الرجوع إلى أقوال أئمتهم،
والأخرين من كتبهم مباشرة، مع توخي الإنصاف والموضوعية؛ رغم إذ الوصول
إلى الحق والحكم بالعدل.

كما سلكت المسلك المتبع في الأبحاث العلمية؛ عزرا وتخرجنا

وتوصيفاً مع لزوم الإيجاز قدر الإمكاني.

وقد جاءت خطة البحث -بعد التمهيد- على النحو الآتي:

المبحث الأول: معتقد الأشاعرة في صفتي السمع والبصر

واستدلالهم عليه

وفي ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معتقد الأشاعرة في صفتي السمع والبصر

المطلب الثاني: متعلق صفتي السمع والبصر عند الأشاعرة

المطلب الثالث: استدلال الأشاعرة على ثبوت صفتي السمع والبصر

المبحث الثاني: نقد مذهب الأشاعرة في صفتي السمع والبصر

وفي ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نقد معتقدهم في صفتي السمع والبصر

المطلب الثاني: مناقشة قدح بعضهم في الاستدلال العقلي على صفتي

السمع والبصر

المطلب الثالث: الملازم الذي تلزم الأشاعرة في إثباتهم السمع والبصر

ثم ختمت بخاتمة تضمنت أهم نتائج البحث، فقائمة بالمصادر، وقهر

الموضوعات.

أسأل الله لي وللمسلمين التوفيق للحق، والبصرة في الدين، والسلامة

من الأهواء، والثبت على الشروط المستقيمة.
تحييد
يحسن أن يُقدم بين يدي الموضوع بمقدمات ممَّهّدات له، تعين على
حسن فهمه:

• أولاً: السمع والبصر كما لا يخفى عند كل عاقل: صفتا كمال لا نقص.
والمسمع صفة تذكر بها الأصوات، والبصر صفة تذكر بها الذوات.
واتصاف الله تعالى بهما معلوم ضرورةً بأدلة السمع والعقل والإجماع.
ومعتقد أهل السنة والجماعة: أنهما صفتان فعليتان لله تعالى; فهو يسمع
الصوت عند حصوله، ويرى الشيء عند وجوده، وإن كان أصل الصفتين
قدماً؟ فلم يزل الله سمعاً بصيراً.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ( وقد ذل الكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة
ودلائل العقل على أنه سميع بصير، والسمع والبصر لا يتعلق بالمعدوم، فإذا
خلق الأشياء رآها سبحانه، وإذا دعاه عباده سمع دعاءهم وسمع نجواهم).
ثانياً: يثبت الأشاعرة لله تعالى صفات المعاني - يسمونها أيضا:
الصفات النفسية (٢)، والصفات الأزلية (٣)، وضابطها: ( كل صفة قائمة
بموجود، موجهة له حكماً).

وفي صفات أزليةَ سمع، مجمع عليها عندهم. قال البغدادي: ( أجمع
أصحابنا على أن قدرة الله عز وجل وعلمه وحياته وإرادته وسمعه وبصره

(١) الرد على المقدمي (١٩٥).
(٢) انظر: غاية الغرام (٧٤).
(٣) انظر: أصول الدين (٩٠).
(٤) حاشية البغجوري على جوهرة التوحيد (١٠٢).
وكلاهم صفات له أزليّة ... وأجمعوا على أن هذه الصفات السبع أزليّة، وسماها قديمة، وامتنع عبد الله بن سعيد والقلاوسي من وصفها بالقدم، مع اتفاقهم على أنها كلاها أزليّة (١).

ولهم في إيثابها -بترتيب عقلي واحد- مسلك عقلي مشهور، سلكه عامتهم (٢) ؛ خلاصته: أن وجوه العالم على غاية من الحكمة والإنفاق دليل على أن موجوده قادر عالم مريد; لأنه لو لم يكن قادرًا لم يصح منه صدور شيء، ولو لم يكن عالماً لم يكن ما صدر عنه على نظام الحكمة والإنفاق، ولو لم يكن مريدا لم يكن منه تخصيص بعض الجائزات بأحوال وأوقات.

وإذا ثبت كونه قادراً مريداً عالماً وجب أن يكون حياً؛ إذ الحياة شرط هذه الصفات، ولزم من كونه حياً أن يكون سميعاً بصيراً متكاملاً؛ لأنه لو لم يكن متصفاً بهذه الصفات كان متصفاً بأضدادها، والله يتعالى على أن يتصف بالنقص (٣).

هذا تقرير إجمالي لهم بشأن الصفات السبع، ومنها السمع والبصر -محل البحث هندا، لكنهم عادوا عليها بتقريرات تمنع أن يكونوا مبتدين لهما الإثبات اللائق به سببان، الموافق لما مضى عليه السلف الصالح، كما سيأتي تفصيله في ثانياً البحث.

(١) أصول الأديان (٩٠).
(٢) انظر: غاية المرام (٧٥). وإن كان قد عقب عليه الآمدي بأنه مسلك ضعيف جدًا!
(٣) انظر: المصدر السابق، وقد نهج هذا المسلك بعض أئمة الأشاعرة في بعض هذه الصفات؛ كما فعل الرازي في الإشارة (١١٩-١١١) في إثبات صفات: القدرة والعلم والإرادة والحياة، وله في إثبات الكلام والسمع والبصر مسلك آخر، وقرب من مسلك الجويني في الإرشاد (٧٧-٧٦)، مع التنبؤ على أن مسلك إثبات السمع والبصر الذي شفته هنا -من غاية المرام- هو مسلك بعضهم، ولآخرين مسالك أخرى كما سبيتن في قادم الصفحات.
ولو وضع منهجهم في بقية الصفات السبع -باستثناء الحياة- في ميزان البحث العلمي المجرد ل네요نتها نفسها أو قريبة منها.

ثالثا: ليس يخفى على البصیر بمذهب الأشاعرة أن أساس البلاء الذي جرحهم إلى الانحراف عن جادة الحق في أبواب كثيرة من أبواب المعتقد: منهج عام، وقاعدة مردولة، استقر مذهبهم -بعد انقراض عصر أوائلهم (1)- على ما: أولاً وهي: أن الآدلة النقلية ظنية، والأدلة العقلية هي القطعية.

ويترتب على هذا نتیجتان:

1 - أن العقل مقدم على النقل.
2 - وأن الاستدلال على مسائل الاعتقاد إنما يكون بالعقل لا بالنقل (2).\n
أي أن الآدلة النقلية من الكتاب والسنة مستغني عنها في المطالب الإلهية!

ومن أقوالهم في تقعيد هذا الأصل: قول الرازي -الإمام المقدّم في المذهب الأشعري بيا مدافعة- بعد أن ساق عشري أمور زعم أن الآدلة النقلية مبنية عليها؛ فتفيد ظنيتها:\n( وإذا ثبت هذا؛ ظهر أن الدلائل النقلية ظنية، وأن العقلية قطعية، والظن لا يعارض القطع (3).)

وقال أيضا بعد تقرير طويل لهذا الأساس المتداعي: ( فخرج مما ذكرنا أن الآدلة النقلية لا يجوز التمسك بها في المسائل العلمية (4)!

---

(1) لاحظ ما حكاه شيخ الإسلام ابن تيمية عن الأشاعر وآية أصحابه في الدرر (2/1-130).
(2) وصفنا السمع والبصر لهما شأن خاص عند بعضهم كما سببت في أعماظ البحث.
(3) معالم أصول الدين (24) وقد قرر هذا في عدد من كتبه الأخرى.
(4) نهاية العقول (11/3-مخطوطة)، ونقوله شيخ الإسلام ابن تيمية في درر التعارض (235-5-و عنه نقلت.)

وقد قابل المحقق د. رشاد سالم بين النسخة الخطية وما نقله المؤلف.
وقال الآدمي - أحد كبار أئمة الأشاعرة المحققين: (ربما استروح بعض الأصحاب في إثبات السمع والبصر لله تعالى إلى ظواهر واردود في الكتب والسنة... وهي غير مفيدة للمبینين، ولا خروج لها عن الظن والتخمين والتمسك بما هذا شاى في إثبات الصفات النفسية وما يطلب فيه اليقين ممتنع).

وإذا عزل وفي ربي العالمين عن إفادة الهدية واليقين؛ فما ثم إلا الحيرة والضلال المبين، وكيف لا؟ وأحكم الحاكمين - سبحانه - يقول: (ولكن أهديت قيماً يوجى إلى رئى) (النساء: 5).

ويحمل التذكير هنلا بأن الخلاف بين أهل السنة والجماعة - حقاً، السلف الصالح واتباعهم - والأشاعرة في منهج الاستدلال والتأليق أول وأهم قضية يتمايز بها الفريقان. وتبين ذلك خلاف طويل وعميق - يتناول أبوابا اثنين - في أبواب الأفكار، ومنها الفرقان، بدأ بباب الإيمان ومسائله، ومروراً بباب القدر، ووصولاً إلى باب الاسماء والصفات، وانتهاء بباب النبوات، ومسائل فيما بين ذلك كبيرة.

رابعاً: سبب تخصيص صفتي السمع والبصر - عند الأشاعرة - بالبحث في هذه الأوراق دون غيرهما من صفات المعاني: أن البحث فيهما له شأن;

---
(1) ابن كثير (1431).
(2) المقدم مقام نبيه وإشارة، لا عرض ومناقشة. ولعل أحسن كتاب عرض هذا المسائل الخاطئ في التعامل مع الأفكار والعقلية ونقضه: درر نعاس القرآن والدقيق لشيخ الإسلام ابن تيمية: فما أحسن سبک، وما تنصح حجته، وما أقوى محاحجه.
(3) خطأً - ورأى خطاً أن بلى أن الخلاف بين الفريقين لا يعنى أن يكون في مسائل محدودة في باب العناية.
إذ به يتجلى للبصير المنصف بصورة أوضح: حجم تناقضهم، ومقدار اضطرابهم، ومدى اختلفهم، واللوازم التي تدل على ضعف مذهبهم في باب الصفات بيئة في البحث المتناول لهما أكثر من غيره؛ فلذا أثرت تخصصهما بالدراسة، والتوافق بيد الله.
المبحث الأول

معتقد الأشاعرة في صفتي السمع والبصر. واستدلالهم عليه

المطلب الأول: معتقد الأشاعرة في صفتي السمع والبصر

يعتقد الأشاعرة أن الله تعالى متصف بصفتي السمع والبصر.

والمتفرغ عندهم أن هذا مما علم من الدين بالضرورة (1).

ففيتهون أنه سبحانه سمع بصره، بصير بصره، وأن سمعه وبصره صفتان أزليتان قائمتان بدات (2).

والمشهور من مذهبهم أنهما صفتان زائدتان على كونه عالماً (3)، وأنه يحصل بهما انكشاف أقوى من العلم (4).

وذهبوا طاقة منهم إلى صرف معنى السمع والبصر إلى العلم; فمعنى كونه سمعا بصيراً أي عالماً، أو: هو عالم بالمسموع والمبصر.

وذهب هذا القول إلى أبي الحسن الأشعري وجماعة من الأشاعرة، واختاره المكلاتي (5)، وأجازه التفتازاني; حيث قال: (المشهور من مذهب الأشاعرة أن كلاً من السمع والبصر صفةً مغايرة للعلم، إلا أن ذلك ليس بلازم على قاعدة الشيخ أبي الحسن في الإحساس؛ من أنه علمه بالمحموس -على ما سبق ذكره- لجواز أن يكون مرجعهما إلى صفة العلم، ويكون السمع علمًا بالمسموعات، والبصر علمًا بالمبصرات (6).)

(1) انظر: المواقف وشرحه (98/8)، وشرح المقام (4/138).
(2) انظر: أصول الدين (97-98)، وثيجة المرید (5).
(4) انظر: المطالب العالية (3/191).
(5) انظر: لباب العقول (216)، وحاشية السباليكوي على شرح المواقف (8/99).
(6) شرح المقام (4/141).
المطلب الثاني: متعلق صفتي السمع والبصر عند الأشاعرة

اختالف الأشاعرة في متعلق صفتي السمع والبصر إلى قولين:
الأول: أن متعلقهما: كل موجود، ولا يتعلقان بالمعدم والمحال؛ فكل موجود يجوز كونه مسموعاً ومريذاً؛ وعليه فهو سبحانه يسمع الأصوات، وكذا يسمع الذوات والسواد والبياض ونحو ذلك، كما أنه يبصر الذوات وغيرها كالأصوات.

وهذا القول منسوب إلى أبي الحسن الأشعري (١).

الثاني: أن متعلق السمع: الأصوات، وتعلق البصر: الذوات والألوان، أو ما هو قائم بنفسه.

وهذا مذهب القلاشني، وصحبه عبد القاهر البغدادي (٢).

وبعض الأشاعرة يجعلون العبارة مطلقة؛ فيقولون: يسمع المسموعات، ويبصر المبصرات (٣).

وهذا محتمل لأندراجه في القولين السابقين؛ فيحتمل إرادة المسموعات والمبصرات في القول الأول - وهي الموجودات -، وتحتمل المسموعات في القول الثاني وهي الأصوات، والمبصرات في وهي الذوات والألوان (٤).

---
(١) انظر: أصول الدين (٦٧)، وحااشية الشرقاوي مع شرح الهدهدي (٢٥٧٠-٦٤٤)، وبداية المريد (٩٤).
(٢) انظر: المصارف السابقة.
(٣) نقل عليه في هداية المريد (٦٤) اتفاق الأشاعرة - وسماهم أهل السنة - على تعلق البصر بكل موجود، وإنما الخلاف في السمع، وفي حاشية الشرقاوي (٢٦١) احتمال وقوع الخلاف في البصر أيضاً، وهذا هو الصحيح: إذ مذهب القلاشني والبغدادي المنقول آنفاً دليل على وقوع الخلاف فيه أيضاً.
(٤) انظر على سبيل المثال: الإنصاف (٣٦)، والعقيدة النظامية (٣٢١).
(٥) انظر: تعرفة الحميد (٨٨).
المطلب الثالث: استدلال الأشعار على ثبوت صفي السمع والبصر

اختفى الأشعار في سلك إثبات صفي السمع والبصر لله تعالى.
فمنهم من سلك استدلال عليهما بالنقل، ومنهم من سلك
مسك الاستدلال بالعقل، ومنهم من جمع بينهما، وتوضيح هذا فيما يأتي:

أولاً: الاستدلال بالأدلة النقلية:

استدل طائفة من الأشعار على هاتين الصفتين بالآيات والأحاديث
da دالة على ثبوت السمع والبصر لله تعالى، كقوله تعالى:

(2) ﴿وَهُوَ الْمَسْتَيْعُ ﴾[الشعرى: 11] ونحوه.

ورأى هؤلاء أن النقل هو الدليل المعتمد في هذا الباب. وربما ضعفوا
المدلول بالعقل.

من أولئك: الرزاي في الإشارة (1)، والإيجي والجرجاني (2)، والسنيسي (3)،
والبيجوري (4).

بل ذهب الإيجي والجرجاني إلى أنه لكثره ورود أدلة اتصاف الله تعالى
بالسمع والبصر فلا حاجة إلى الاستدلال عليهما، إذ أضحى ثوابهما من
المعلوم من الدين بالضرورة (5).

وقد انتقد التأكد هذا المسكي: لأن النقل -في زعمه- يفيد الظن، فلا

يُستدل به فيما يطلب فيه اليقين.

(1) انظر: المواقعت مع شرحها (التعرف بالبراء، 199/8).
(2) انظر: المواقعت مع شرحها (التعرف بالبراء، 99).
(3) انظر: تفسير الجليل (التعرف بالبراء، 99).
(4) انظر: المواقعت مع شرحها (التعرف بالبراء، 99/8).
(5) انظر: المواقعت مع شرحها (التعرف بالبراء، 199/8).
وقد أتى في هذا بكلام مستبشع؛ وصف فيه دلالة الأدلة السمعية بالظن والتخمين(1)، وسياقي التعليق عليه في المباحث الثاني بعون الله.

ثانياً: الاستدلال بالأدلة العقلية:

استدل طائفة من الأشاعرة على هاتين الصفتين بالدليل العقلي.

وأشهر ما استدله به دليلان:

الأول: ما يمكن أن يسمى: دليل الضدية أو التقابل.

يقول الشهيرستاني في تقرير هذا الدليل: (الحى إذا قبل معنى ولله ضد ولا واسطة بين الضدين: لم يخل عنه أو عن ضده؛ فلو لم يتصف بكونه سمععا بصيراً لاتصف بصديهما، وذلك آفة ونقص (2).)

ويقول الباقلاني: (لو لم يوصف بالسمع والبصر لوجب أن يوصف بضد ذلك من الصمم والعمى؛ والله يتعالى عن ذلك علواً كبيراً (3).)

والمصحح عندهم لقبول اتصافه سبحانه بالسمع والبصر: الحياة، وهذا ما عرف بطرق السبب؛ فالباري سبحانه حي؛ فلزم القضاء بكونه سمععا بصيراً ولو لم يتصف بهما لاتصف بضديهما؛ لاستحالة عرو الجوهر عن المتضادات (4).

(1) انتظر: إيكار الأفكار (1/41). وعذاب الحرار (147).
(2) نهاية الإقدام (1/342-343).
(3) الإنصاف (76).
(4) انتظر: نهاية الإقدام (242).
وقد سلك هذا المسلك في الاستدلال: جميع من أئمة الأشاعرة: كابي الحسن الأشعرى (١)، والباقلاني (٢)، والجويني (٣)، والشهريستاني (٤).
غير أن هذا الدلائل كان محل نقد من بعض نظارهم: كالرازي (٥)، والآمدي (٦)، والإيجي والجرجاني (٧)، وغيرهم (٨).
وأما ذكر في نقد هذا الدليل غير وحية: فهو دليل صحيح لا محذور فيه، وسيأتي بعون الله ببيان هذا في المبحث الثاني.
الثاني: دليل الكمال.
وتقريره - كما قال الرازي-: (أن هذين النوعين من الإدراك [السمع والبصر] من صفات الكمال، ويجب وصف الله تعالى بكل الكمالات؛ فيجب علينا إثبات هذه الصفات) (٩).
ويقول الغزالي: (معمول أن الخالق أكلم من المخلوق، ومعلوم أن البصير أكلم ممن لا يبصر، والسمع أكلم ممن لا يسمع؛ فيستحيل أن يثبت وصف الكمال للمخلوق ولا يثبت للخالق) (١٠).

(١) انظر: اللمع (١٩).
(٢) انظر: الإنصاف (٣٧).
(٣) انظر: الإرشاد (١٣٠).
(٤) انظر: نهاية الإقدام (١٩٤-١٩٣-١٩٤).
(٥) انظر: الأربعين (١٦٤)، و المفصل (١٧٢)، والطابع العامية (١٩٣).
(٦) انظر: إبكار الأفكار (٤٠٠)، وغاية السرا (١٤٥).
(٧) انظر: المواقف من شريحة (٩٩-٩٩-١٠٠).
(٨) انظر: شرح العقيدة السنوية (٩٩)، وليب العقول (٢١١-٢١٢).
(٩) معالم أصول الدين (٥٥).
(١٠) الاقتصاد في الأفكار (٥٢).
وقد استدل بهذا الدليل - سوى الغزالي والرازي: الجويني (١)، والآمدي (٢)، والعجيب أن الرازي - الذي انتصر لهذا الدليل في عدد من كتبه (٣)؛ عاد وضعه في المحصول (٤) بقوله: (وهذا ضعيف؛ لأن لقائل أن يقول: الجماهير أكمل ممن لا يمشي، والحسن الوجه أكمل من القبيح، والواحد منا موصوف به; فلو لم يكن الله تعالى موصوفا به لزم أن يكون الواحد منا أكمل من الله تعالى).

وسيأتي التعليق على نقده هذا في المبحث الثاني بمشيئة الله.

ثالثا: الجمع بين الأدلة النقلية والعقلية.

فقد استدل فريق منهم - كالباطلاني (٥)، والشيرازي (٦) - بالأدلة النقلية، وبدل الدليل السابق.

واستدل فريق آخر - كالغزالي (٧) والرازي (٨) - بالأدلة النقلية، وبدل الدليل السابق.

ولا شك أن الجمع بين النقل والعقل أكمل المسالك وأحسنها وأبلغها في الاستدلال.

(١) انظر: العقيدة النظامية (٣١).
(٢) انظر: إبهار الأفكار (١٥٩/٢٧٧-٢٧٨)، (٣١، ٢١١-٢١٣).
(٣) انظر: أيضًا: شرح المقاصد (١٣٨/٤).
(٤) انظر: الأفكار المنتقدتين والمتأخرتين (١٧٢).
(٥) انظر: الإنصاص (٣٧).
(٦) انظر: الإشارة (٣٠).
(٧) انظر: الاقتصاد في الأفكار (٣٤).
(٨) انظر: معاصر أصول الدين (٥٥)، وأصول الدين (١٦٤).
المبحث الثاني

نقد مذهب الأشاعرة في صفات السمع والبصر

المطلب الأول: نقد معتقدهم في صفات السمع والبصر

المسألة الأولى: تأويل بعضهم السمع والبصر بالعلم

ذهب طائفة من الأشاعرة -كما سبق- إلى تفسير السمع والبصر بالعلم؛ فمعنى كونه سمعبا بصيرا عندهم: كونه عالما، أو: كونه عالما بالمسموع والمبصر.

وهو مذهب طائفة من الأشاعرة; فنسب إلى أبي الحسن الأشعري، واختاره المكلاتي(1)، وأجازه الإيجي والجرجاني(2).

وهذا تأويل مذموم، بين البطلان؛ فالفرق بين السمع والبصر وبين العلم معلوم بالبداية، وكل عاقل يفرق بين علمه بالشيء قبل مشاهدته وبعدها، وبين رؤيته له، والأمر في السمع كذلك.

وكل عاقل يدرك أن الأصم يعلم أن الناس تتكلم؛ لكنه لا يسمعهم.

ويدرك أن الأعمى يعلم بوجود الأشياء؛ لكنه لا يراها.

وهذا الفرق ثابت في الشرع كما هو ثابت في العقل؛ فقد قال تعالى:

(وُهَوْىٰ الشَّيْعَةَ الْعَكْبِيُّ) [البقرة: 127]؛ ففرق بين العلم والسمع، والعليم والسميع.

وعن أبي هريرة رجاءٍ لفظه أنه قرأ هذه الآية: (إن الله يأمركم أن تعودوا إلى منبت إلينا أهلها) إلى قوله تعالى: (سيَنَبِئُونَ بِصِيرَتِيْنَ) [النساء: 58].

(1) انظر: لباب العقول (193، وحاشية السيد الكوني على شرح المواقف (99/8).
(2) شرح المقاصد (1404، 1414).
قال (رأيت رسول الله ﷺ يضع إبهامه على أذنه، والتي تليها على عينه).

قال أبو هريرة: (رأيت رسول الله ﷺ يقرأها ويضع إصبعيه)。

قال أبو بكر: (فاضل إلى الأذن والعين تحقيقاً للسمع والبصر؛ أجل
أنهما محل للسمع والبصر، وقد يسمى محل الشيء باسمه لما بينهما من
المجاورة والقرب. ولأن هذا الخبر أفاد أن وصفه عز وجل بأنه سمعه بصير لا
على معنى وصفه بأنه عليم -كما ذهب إليه بعض أهل النظر، ولم يثبتوا لله
عز وجل في وصفنا له بأنه سمعه بصير - وفائدته زائدة على وصفنا له بأنه
 عليهم - فأفاد بذلك تحقيق معنى السمع والبصر، وأنه معنى زائد على العلم؛
إذ لو كان معنى ذلك العلم لكان يشير إلى القلب الذي هو محل العلم لينبه
بذلك على معناه، فلما أشار إلى العين والأذن -وهما محلان للسمع والبصر-
حقّق الفرق بين السمع والبصر وبين العلم).

وإذا كان هؤلاء يفرون من إثبات السمع والبصر لله تعالى خوفاً من
التشبيه; فإنهم لم يصنعوا شئاً بل وقعوا في شر مما فروا منه; إذ إنهم فروا
من تشبيههم بالمخلوق الذي يسمع ويبصر; فشبهوه بالأصم الذي يعلم ولا
يسمع، والأعمى الذي يعلم ولا يبصر!

---

(1) أخرجه أبو داود (323/4). وقال عقیبه: (وهذا رد على الجهمیة). وقال فيه ابن حجر: (بسبب قوي على
شرط مسلم) فتح الباري (327/6).
(2) أبطال التأويلات (384). والكلام بنحوه في: الأسماء والصفات للمبتهقی (180).
المسألة الثانية: عدم التفريق بين السمع والبصر وبين العلم

بفارق واضح.

ذهب أكثر الأشاعرة إلى التفريق بين صفتي السمع والبصر وصفة العلم،
وأنهما صفتان زائدتان على كونه عالماً.

والفاقن أن من فضل في هذه القضية وصف السمع والبصر بخصائص
العلم: فهذه الصفات الثلاث صفات ذاتية أزلية يحصل بها اكتشاف الأشياء،
وغاية ما هنالك أنه يحصل بالسمع والبصر (انكساف أقوى من العلم).

إذن لا يعدو الأمر أن يكون إلا اكتشاف أقوى من اكتشاف، وإدراك أقوى
من إدراك (3) ؛ فأين الفرق الجوهرى لو كانت صفات مختلفة في الحقيقة؟!
فما ذكره قد يرد في الصفة الواحدة لاختلاف المتعلق أو نحو ذلك:
فيكون جانب منها أقوى من جانب كالأعلم مثلاً فالعلم الضروري أقوى من
العلم المستفاد بعد استدلال، وهكذا.
فآل الأمر عند التحقق إلى القول السابق: بإرجاع السمع والبصر إلى معنى
العلم، لكن بموازاة وعلى استحياء.

---
(1) انظر: نهاية الإقدام (141/3). والمطالب العالية (187/3) : واستفاض في (1911-1977) في التفريق بين العلم.
(2) وبين السمع والبصر، والإشارة إلى مذهب أهل الحق (123/1). وتحفة المريد (1999-1998).
(3) المطالب العالية (1911-137).
المسألة الثالثة: جعلهم السمع والبصر صفتين ذاتتين

يقرر الأشاعرة أن السمع والبصر صفتان ذاتيتان أزليتان.

يقول عبد القاهر البغدادي: ( قال أصحابنا - أهل الحق- إن سمعه صفة
واحدة أزلية، وهو يسمع بها جميع المسموعات من الأصوات والكلام).

ويقول: ( قال أصحابنا: إن الله رآء برؤية أزلية يرى بها جميع المرئيات,
ولم يزل رائيا لنفسه).

وقد عدلوا عن إثباتهما صفتين اختياريتين له جل جلاله فراراً من التشبيه;
فلم يقولوا إنه يسمع الصوت عند صدوره، ويرى المبصر عند وجوده؛ لأن هذا
في زعمهم- يقتضي أن يكون محلا للحوادث؛ فيكون حادثا.

وجه ذلك: ( أنه لو كان موصوفا بهذا الإدراك لكان هذه الصفة متغيرة;
لأنه يكون رائيا للشيء حال وجوده، وما كان رائيا له قبل وجوده، وكذلك
يكون سامعا للصوت حال حصوله، ولا يكون سامعا له قبل حصوله؛ فيلزم
وقوع التغير في صفة الله؛ وهو محال).

يقول الغزالي: ( وسمعه منزة عن أن يتطرق إليه الحداثان، ومهمه أنبهت
السمع عن تغييره عند حدوث المسموعات، وقدسته أن يسمع
بأذن أو آلة وأداة؛ علمت أن السمع في حقه عبارة عن صفة يكشف بها كمال
صفات المسموعات، ومن ثم يدق نظرا فيه وقع بالضرورة في محض التشبيه;
فخذ منه حذر، ودق في نظرك).

(1) أصول الدين (97).
(2) المصدر السابق.
(3) المطالب العامة (1972/3)، وانظر: الاقتصاد (100)، والأربعين (106)، وشرح المقاصد (140/4).
(4) المقاصد الأصلي (25).
لكنهما لما قرروا هذا التقرير اصطدموا بإشكال كبير؛ مفاده: أنه يلزم على قولهم أحد لأزمنا محاليين:

الأول: أن تكون المسموعات والمبصرات قديمة؛ لأنه تتعلق بها سمع وبصر قديماً، وهذا معلوم البطلان بذاه.

الثاني: أن يكون السمع والبصر قد تعلق بمفعول؛ فيكون سحاته قد سمع المعدوم وأبصر المعدوم؛ وهذا محل وخروج عن المعقول.)

وقد اضطرب الآشاعرة في الانفصال عن هذا الإشكال، وحاولوا الإجابة عنه ناجحة، أبرزها اثنان:

الأول: أن الله تعالى كان مستعدا في الأزل للسمع، لكنه لم يسمع بالفعل إلا بعد الخلق.

قال الرازي: ( إن السمع والبصر صفتان مستعدتان لإدراك المسموعات والمبصرات عند وجودها، فالتغير يقع في المسموع والمبصر لا في السمع والبصر.)

وهذا بعينه مذهب بعض المعتمزنة الذي شن الآشاعرة عليهم بسببه.)

ومفاد هذا القول أنه تعالى كان معطلا على كماله - وهو كونه سميحا بصيرا - دهورا لا أول لها، ثم بدأ في وقت ما - يسمع ويبصر.

والحق أنه تعالى لم يكن معطلا عن الخلق؛ بل لم يزل خالقاً؛ فكل مخلوق

(1) انظر: الاقتصاد (2/10)، والأربعين (1/10)، وغاية المحراش (2/14)، وشرح المقاسد (4/14)، وشرح المواقف (2/8).

(2) انظر: شرح المواقف (1/10).

(3) الأربعين (1/10).

(4) انظر: حاشية السياكوت على شرح المواقف (3/8).
قد خلق الله قبله مخلوقاً، وهكذا؛ وعليه فلما يزل سميعاً بصيراً.
وأساس الإشكال عندهم راجع إلى سبب من أهم أسباب انحرافهم في
باب الصفات: ألا وهو أنهم يجعلون ما يكون بمشيئة الله حادثاً، والله لا تقوم
به الحوادث، ويرون إثبات الصفات الاختيارية من باب حلول الحوادث
(1). وهم في هذا كله قد حاكموا نصوص الصفات إلى اصطلاحات ابتداعها
ولوازم اختراعها، لا يلزم صفات الباري جل جلاله منها شيء.
ثم إنه لم يزل الإشكال قائماً؛ فحينما سمع صوته الأموس بالفعل لم
تكن هذه الحال هي ما سبقها -أي الحال التي كان فيها مستعدا للسمع-
بضرورة العقل؛ فعلى قولهم: كان محلًا للحوادث! تعالى الله عن كل نقص
وعيب.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (المقصود هنا أنه إذا كان يسمع ويبصرب
الأقوال والأعمال بعد أن وجدت؛ فإما أن يقال: إنه تجدد شيء، وإما أن يقال:
لم يتجدد شيء.
إذا كان لم يتجدد، وكان لا يسمعها ولا يبصرها؛ فهو بعد أن خلقها لا
يسمعها ولا يبصرها.
إذا تجدد شيء؛ فإما أن يكون وجودا أو عدما؛ فإن كان عندما فلم يتجدد
شيء، وإن كان وجودا: فإما أن يكون قائما بذات الله أو قائما بذات غيره،
والثاني يستلزم أن يكون ذلك الغير هو الذي يسمع ويرى؛ فيتعين أن ذلك
السماع والرؤية الموجودين قائم بذات الله، وهذا لا حيلة فيه) (2).

(1) منظر: رسالة في الصفات الاختيارية - ضمن جامع الرسائل (2/702).
(2) رسالة في الصفات الاختيارية - ضمن جامع الرسائل (2/181).
ولا يفوّت التنبيه على أن جوابهم الضعيف السابق اضطر الرازي أن يذعن بهشاشة موقف الآشعي في هذه الصفة، وأن ينقض غزله ويبطل حجته: فقد قال بعد أن قرّر الجواب آخر الذكر: ( ولقلق أن يقول: أليس أن كون السمع والبصبر مدركيين للمسموع والمبصرب موقوف على حضور البصر والمسموع؟ وهذه الإدراك الذوي هو موقوف على حضور المسموع مغاير لتلك الصفة التي هي غير موقوفة على حضور المسموع والبصبر؟ فلازلكم أن يكون كون الله تعالى مدركًا للمسموعات والمبصربات: صفة متجددة) (1)، ثم سكت! وفي هذا نقض لمذهبهم: "السمع والبصبر صفاتان ذاتيتان" بله ولقاعدتهما: "نفي حقول الحوادث". والحق الذي لا مرية فيه أن السمع والبصبر صفاتان فعليتان لله تعالى؛ فهو يسمع الصوت عند حصوله، وبرى الشيء عند وجوده، وإن كان أصل الصفتين قديماً، فلم يزل الله سميعاً بصيراً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ( وقد دل الكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة ودلائل العقل على أنه سميع بصير، والسمع والبصبر لا يتعلق بالمعدوم، فإذا خلق الأشياء رأها سبحانه، وإذا دعاه عباده سمع دعاههم وسمع نجواهم) (2).

ومن الآدة على هذا: قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ أَعْمَلُواْ فَسَيَدَىٰ أَلَّاَّ أَلَّاَّ أَلْهَكُمُّ الْحَكَمُ﴾ (التوبة: 5). فالفعل المضارع

(1) الآربعين (١٦٢-١٦٧)
(2) الرد على المنطقيين (٤٦٥)
المسرب بالبين دليل على أنه سبحانه يرى عملهم بعد نزول الآية.

ومنها قوله سبحانه: «لَتَمْ جَعَلَتْكُمْ خَلِيلَيْنِ فِي الْأرْضِ مِنْ بَعْضِهِمْ لَنَنْتَظِرُ كِيْفَ تَعْمَلُونَ» (يونس: 14) فإن (لâm " كي" [في قوله: لننظر] تقتضي أن ما بعدها متأخر عن المعلول؛ فنظره كيف يعملون هو بعد أن جعلهم خلائيف). (2)

ومنها قوله تعالى: «فَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قُولَهُمْ لَيَبْصِرُونَ فِي رَفْعَتِهِمَا» (المجادلة: 1) فأخبر سبحانه أنه بإما سمع قولهم حين كانت تشتكى وتجادل لا قبل ذلك (3).

الجواب الثاني: قياس السمع والبصر على العلم في تعلق العلم القديم بالمحدثات.

أي: كمما صح تعلق علم الله بالمحدثات قبل وجودها؛ فكذا تعلق سمعه وبصره بالمحدثات قبل وجودها (4).

قال الإمام: (تعلق السمع والبصر بمتعلقاتهما الحادثة لا يقتصر عن تعلق العلم بمتعلقاته الحادثة) (5).

ويلزم على هذا أن الله تعالى سمع وأبصر قبل حدوث الأشياء؛ فلما حدثت لم يتجدد شيء! وهذا ما ينكره كل عاقل.

(1) انظر: رسالة في الصفات الاختيارية - ضمن جامع الرسائل (1/2).
(2) المصدر السابق (1/2).
(3) انظر: المصدر السابق.
(4) انظر: التخصص (4/1)، وشرح المقدمات (4/40).
(5) غاية الزمان (151).
وهذا التوجيه يؤكد ما ذكرته سابقاً من أن إثبات السمع والبصر عند
القوم يقرب من أن يكون إثباتاً صورياً؛ فكلامهم عند التحقيق يدور على
جعل السمع والبصر من جنس العلم، أو أنهما علمان خاصان.
ولقد كان الذين قرروا منهم أن السمع والبصر في معنى العلم صرحاء؛
أبدوا حقيقة المذهب دون مواربة أو تطويل.
المسألة الرابعة: قول بعضهم يتعلق السمع والبصر بكل موجود.

ذهبت طائفة من الأشاعرة -كما تقدم- إلى أن يتعلق السمع والبصر كل موجود؛ وعليه فالله سبحانه يسمع السواد والبيض، ويبصر الأصوات (١)

وعلي هذا تعقبان:

الأول: أن القول بأن السمع يتعلق بكل موجود حتى اللون، وأن البصر يتعلق بكل موجود حتى الأصوات - قول معلوم الفساد بالضرورة، بل هو خروج عن العقل والطبيع؛ فإن السمع - عند كل العقلاء- غير البصر، ومحسوس هذا غير محسوس هذا (٢)، ولا أظن أن أحداً يستر في هذا.

والله تعالى إنما خاطبنا في كتابه بما نفهم؛ فإذا كان ذلك كذلك؛ فإنه من المعلوم بضرورة العقل والشرع واللغة أن السمع غير البصر، وأن متعلق هذا غير متعلق هذا.

وإذا قُدر أن الله تعالى خاطبنا بما لا تعلق، فمن أين علم هؤلاء أن متعلق السمع والبصر كل موجود؟!

وعلى كلٍّ فيكيفي في سقوط هذا القول أنه ادعاء لم يقم عليه دليل البينة.

الثاني: إذا كان الله تعالى يدرك الأصوات بسمعه وبصره، ويدرك الألوان بسمعه وبصره - كما يقولون؟ فأي فرق بين الإدراكين حينذاك؟!

وأنا ما لا ينتظر جوابهم عنه.

(١) انظر: أصول الدين (١٦٧) وحاشية الشرقاوي مع شرح الهدهدي (٢٥٧-٢٦٧)، وطهارة المرتيد (٩٤)، وتحفة المرتيد (٨٥-٨٧) (٩٨-٩٨).
(٢) انظر: درء التعارض (٢٣/٢).
فأختم بالتنبيه على أن من الأشاعرة من آتى في هذا المقام بشيء آخر ينكره كل عاقل؛ وهو أنه تعالى يسمع بسمعه: سمعه وبصره! ويبصر بصره: بصره وسمعه.

قال الدسوقي: (فینکشفس له تعالى بسمعه ذاته وصفاته، حتى سمعه وبصره، ويبصر ببصره- أي وینکشفس له ببصره- ذاته وصفاته، حتى سمعه وبصره). (1)

وغني عن البيان أن القول بأن السمع يسمع السمع، ويسمع البصر، وأن البصر يبصر البصر ويبصر السمع! فيه من الخروج عن المعقول ولزوم التسلسل ما لا يحتاج معه إلى تعليق، إلا التذكير بمدى اضطراب الأشاعرة في هذا الباب.

(1) غاية الحرام (151).
المسألة الخامسة: نفي ما لم يرد نفيه
من أخطاء الأشاعرة التي تدل على أن إثباتهم صفتي السمع والبصر مخالف لمنهج السلف: أنهم إذا انتهوا إلى الكلام عن إثبات هاتين الصفتين عقبوا بنفي ما لم يرد دليل على نفيه؛ فيقررون أنه تعالى يسمع ويبصر؛ لكن بلا صمأ ولا أذن، ولا حذقة ولا إفان، وأنه يتزه عن الحاسة والآلة والاداء والجارية والممسكة والملاقاة والمقابلة .. إلى آخر ما يذكرهم.
ولا شك أن هذا منهج مبتدع؛ فلم يكن السلف الصحيح إذا أثبتوا لله تعالى هاتين الصفتين أتبعوا ذلك بهذه المنافيات، لعدم ورود هذا في النصوص.
وقاعدة أهل السنة عند مناظرة المنفيات في الألفاظ المجمولة المحتملة للحق والباطل: الاستفصال عن المعنى الذي تضمنته؛ فما ظهر منه معنى باطل زد هذا المعنى، وما ظهر منه معنى حق قبل بلغته الشريعي؟، ثم السكتة عما وراء ذلك.
فهذاباببابتوقيفي؛ وإذا كنا لم نر الله، ولم نره مثيلا - تعالى الله عن ذلك، فتعنين الوقوف عند حدود ما ورد والسكتة عما وراءه، وما ورد ليس فيه شيء من هذه المنافيات.
وأصحاب النبي كانوا أعرف بالله، وأشد له تعظيما وخشية، وكانوا يقرؤون الآيات التي تضمنت إثبات السمع والبصر؛ ولم يثبت عن أحد منهم قط أن فاهما بما فاهوا به من هذا النفي المحدث؛ ولو كان خيرا لسبقوا إليه.

(1) انظر: العقدة النظامية (31)، والاقتصاد (3)، والمقصد الآسني (55)، وأصول الدين (96)، وحاشية الشرقاوي (260).
(2) انظر: طريق الهجرتين (430).
فهذا هو المسالك الرشيد الذي مضى عليه السلف الصالح واتباعهم: لا يثبت في باب الصفات إلا بدليل ولا ينفى إلا بدليل ولا يتكلم بلا حجة ولا يقال على الله بلا علم.

قال الإمام أحمد رحمه الله: (لا يوصف الله تعالى بالعديد مما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ ولا يبلغ الواصفون صفته، وصفاته منه ولا نتعدى القرآن والحديث: فنقول كما قال ونصفه كما وصف نفسه، ولا نتعدى ذلك) (1).

وقال ابن قدامة رحمه الله: (فإن صفات الله تعالى لا تثبت ولا تنفي إلا بالتوفيق) (2).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه، وما وصفته به رسوله نفيًا وإثباتاً، فثبت لله ما أثبته لنفسه، ونفي عنه ما نفاه عن نفسه) (3).

بقي أن في نفهيم الصدمة عن السمع وقفة، فهذا يحتاج فيه إلى تفصيل فالصدمة يراد به خرق الأذن، ويراد به الأذن نفسها) (4) فالمعنى الأول يقر أهل السنة بنفيه عن الله تعالى: لأن هذا يستلزم التجويف؛ والله سبحانه صمد منزه عن ذلك) (5).

أما المعنى الثاني فلا يخوض فيه أهل السنة بإثبات ولا نفي؛ لعدم الدليل، والله تعالى أعلم

(1) نقله ابن قدامة في ذم التأويل (20).
(2) المصدر السابق (241).
(3) التدمرية (26).
(4) انظر: القاموس المحيط (1264/11).
(5) انظر: مجموع الفتوى (353/5).
المطلب الثاني:
مناقشة قِدح بعضهم في الاستدلال العقلي على صفتين السمع والبصر

المسألة الأولى: مناقشة قِدح بعضهم في الاستدلال بدليل التقابل

تقدم بيان أن بعض الأشاعرة استدلوا على إثبات صفتين السمع والبصر لله تعالى بدليل التقابل، فقالوا أنهم آخرون قدحوا فيه: كالرازي (1)، والآمدي (2)، والإيجي والجريجاني (3)، وغيرهم (4).

وذكرنا في سبب القِدح حُججاً، أهمها وعمدتها أثنتان:
الأولى: أن حاصل هذا الدليل آيَل إلى قياس حيائه تعالى -المصححة للاتصاف بالسمع والبصر- على حياتنا؛ وهذا ممنوع؛ لمخالفته حيائه تعالى- لحياتها.

والثانية: أنه لا يسلم أن السمع والصمم ضمان، وأن البصر والعمى ضمان: بل هما متقابلان تقابل العدم والملكة (5); وعليه فلا يلزم من عدم اتصافه بالسمع والبصر اتصافه بالصمم والعمى; لجواز عدم قابلية للاتصاف بهما أصلاً (6).

والحجتان المذكورتان ضعيفتان؛ وهذا الدليل العقلي صحيح، و(هذه الطريقة مما كان يحتاج بها السلف والأئمة في إثبات صفات الكمال (١) والأشاعرة اتبعوه فيها (٢).

والجواب عن الحجة الأولى من وجهين:

الوجه الأول: أن يقال: الممنوع قياس صفات الله تعالى على صفاتنا قياسا يقتضي المساواة بين الخالق والمخلوق؛ فهذا ممنوع غاية الامتناع؛ أما هذا الدليل فهو من قياس الأولي -في جانب التنزيه-؛ وهذا لا حذر فيه. وتوضح ذلك: أن (طريقة الأنبياء صلوات الله عليهم وسلماء: الاستدلال على الرعب تعالى بذكر آياته، وإن استعملوا في ذلك القياس؛ استعملوا قياس الأولي، ولم يستعملوا قياس شمول تستوي أفراده، ولا قياس تمثيل محض؛ فإن الرعب تعالى لا مثل له، ولا يجتمع هو وغيره تحت كلي تستوي أفراده؛ بل ما ثبت لغيره من كمال لا نقص فيه فشبوته له بطريق الأولي، وما تنزع عنه غيره من النقائص فتنزع عنه بطريق الأولي (٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ووهذا النمط هو الذي كان السلف والأئمة -كالإمام أحمد وغيره من السلف- يسلكونه من القياس العقلي في أمر الروبية، وهو الذي جاء به القرآن؛ وذلك أن الله سبحانه لا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قياس الشمول الذي تستوي أفراده، ولا تحت قياس التمثيل الذي يستوي فيه حكم الأصل والفرع؛ فإن الله تعالى ليس كمثله شيء؛ لا

في نفسه المذكورة باسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولكن يسلك في
شيئه قياس الأولي؛ كما قال: "ولبئ "المثل الأعلى" [النحل: 10]. فإنه من المعلوم
أن كل كمال ونعمة ممدوح لنفسه لا نقص فيه يكون لبعض الموجودات
المخلوقات المحدثة فارب الخالق الصمد القيوم القديم الواجب الوجود بنفسه
هو أولى به، وكل نقص وعيب يجب أن ينزع عنه بعض المخلوقات المحدثة
الممكنة فارب الخالق القدوس السلام القديم الواجب الوجود بنفسه هو
أولى بأن ينزع عنه [1].

الوجه الثاني: أن من أشهر من قدح في هذا الدليل: الآمدي، وهو قد
استدل على صفتي السمع والبصر بدليل الكمال - كما سبق بيانه - وهو
من جنس هذا الدليل؛ فإذا كان الآمدي يقرر أن السمع والبصر من صفات
الكمال؛ وإذا قدر عدم اتصاف الباري بها كان ناقصا بالنسبة إلى من اتصف
بها من مخلوقاته؛ وحال أن يكون الخالق أنصاص من المخلوقات [2] - فإنه يقال:
( لو لم يتصرف بصفات الكمال لأنصف بنقائضها، وهي صفات نقص؛ فيكون
أنصاص من بعض مخلوقاته ) [3].

فعادت الحجة التي اعترض عليها إلى الحجة التي احتج بها، وبه يتبين أن
هذا الاعتراض لا وجه له.

---
في هذا الموضوع: الرد على المنطقيين (154)، ومجموع الفتاوى (919/961)، (129/331).
أما الحجة الثانية فالجواب عنها من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: لا يسلم أن التقبل بين السمع والصمم وبين البصر والعمى من قبل تقبل العدم والملكة؛ بل هو من تقابل السلب والإيجاب؛ لأن تقبل العدم والملكة لا يمكن أن يرد في صفات الله تعالى؛ لأن كونه قابلا لها خاليا عنها يقتضي أن يكون ممكنًا؛ وذلك ممنعت في حقه.

فإذاً السمع والبصر و نحوهما من صفاته: إما واجبة له أو مميتة، والثاني باطل قطعا؛ إذ لا دليل عليه، ولا يمكن لأحد أن يقيم الدليل على امتناع اتصافه بالسمع والبصر (1)؛ فثبت ووجب اتصافه بهما، وهو المطلوب (2).

الوجه الثاني: لو سلمنا أن التقبل بين السمع والصمم وبين البصر والعمى من تقابل العدم والملكة؛ فإنه ( يقال: الموجودات نوعان: نوع يقبل الاتصال باحدهما كالحيوان، وصنف لا يقبل ذلك كالجمال، ومن المعلوم أن ما قبل أحدهما أكمل ممن لا يقبل واحدا منهما، وإن كان موصوفا بالعمى والصمم والخرس فإن الحيوان الذي هو كذلك أقرب إلى الكمال ممن لا يقبل لا هذا ولا هذا، إذا الحيوان الأعمى الأصم يمكن أن يتصرف بصفات الكمال، وما يقبل الاتصال بصفات الكمال أكمل ممن لا يقبل الاتصال بصفات الكمال.

فإذا كان قد علمن أن الرب تعالى مقدس عن أن يتصرف بهذه النقائص مع

---
(1) واصف الإيمان أن الخصوم هذا -وهم الأشاعرة- متفرقون مع أهل السنة على عدم امتناعهما عليه سبحانه، بل أن التصرف بهما بالفعل.
(2) انظر: النجمية (56-158-1).
قبوله لللاصصيف بصفات الكمال؛ فإن كان يقتضٌ عن كونه لا يقبل الاتصاف بصفات الكمال أولى واوّرة، وهذا معلوم ببداهة العقول (1)؛ فكل عاقل يدرك أن الحجر الذي لا يقبل السمع والبصر أدنى من الحيوان الأعمى، وإذا كان الباري عز وجل منزها عن نفي هذه الصفات -مع قبوله لها- فلنزيهه عن امتتاع قبوله لها أولى وأوّرة (2).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ( فالر ب إن لم يقبل الاتصاف بصفات الكمال لزم انتفاء اتصافه بها، وأن يكون القابل لها -وهو الحيوان الأعمى الأصم الذي يقبل (3) السمع والبصر- أكمل منه؛ فإن القابل للسمع والبصر -في حال عدم ذلك- أكمل م편 لا يقبل ذلك؛ فكيف المنصوص بها؟! فلزم من ذلك أن يكون مسلوبا لصفات الكمال -على قولهم-، ممتنعا عليه صفات الكمال.

فانتم فرتم من تشبيه بالأحياء؛ فشبهتموه بالجمادات، وزعمتم أنكم تنزهون عن النقوص؛ فوصفتموه بما هو أعظم النقص (4).

الثالث: ( أن يقال: مجرد سلب هذه الصفات نقصٌ لذاته، سواء سميت عمى وصمما وبكما، أو لم تسم، والعلم بذلك ضروري، فإننا إذا قدرنا موجودين: أحدهما يسمع وبصر ويتكلم، والآخر ليس كذلك -كان الأول أكمل من الثاني.

(1) درء التعارض (3968/ 4).
(2) انظر: التدمرية (159).
(3) في الأصل: ( لا يقبل )، وهو خطأ قطعا.
(4) مجموع الفتاوى (896/ 6).

33
ولهذا عاب الله سبحانه من عبد ما تنتفي فيه هذه الصفات، فقال تعالى عن إبراهيم الخليل: «يأتَبَّطِ لِمْ تَعْبِدُ مَا لا يَسْمَعُ وَلَا يَبْصِرُ وَلا يَغْنِي عَنْكَ شَيْئًا» (إرم: 42)، وقال أيضاً في قصة: «فَسَأَلْنَاهُمْ إِن كَانُوا يَطْقُفُونَ» (الأنبياء: 37)، وقال تعالى عنه: «فَأَلَّا هَلْ يَسْمَعُونَ إِذْ ذُنُوعُ أَوْ يَقْعُونُ أَوْ يَضْرَعُونَ» (ألب: 37)، يَا لَمْ يَبْنُوا بِأَبْنَاءِ آبَائِهِمْ يَفْعَلُونَ (37) فَأَلَّا أَفْرَّ بَيْنَ مَا أَكَثَرُ تَعْبِدُونَ أَتَّمُرُّ وَكَبَّأَوْكُمُ الْقَهْرُ وَقَدْ أَخْلَقْتُكُمْ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّلَّهِ إِلَّا رَبُّ الْعَلَمِيِّنَ» (الشعراء: 72 - 77).

وكلذك في قصة موسى في الجبل: «فَرَآ لَهُمُّ رَبُّ مَا لَهُمْ لَا يَكُونُ مَثَلَّهُمْ وَلَا يَحْيَهُمْ (37) سِيِّئًا اْتَّخَذُوهُ وَكَأَنُوا طَلِيمِيَّةً» (الأعراف: 148)، وقال تعالى: «وَضَرَّبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا أَحْدَهُمَا أَبْصَرُهُمْ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ سُكَّلُ عَلَى مُوَلَّدِهَا أَيْنَ مَّرَّهُ عَدَّةٌ الْمَيْئَاتِ فَأَتَتْهُ غَيْرُ هَلْ يَسْتَوَى هُوَ وَمِنْ يَأْسَرَ بِالْمَيْئَاتِ وَهُوَ عَلَى صِرْطِ مُّسْتَقِيمٍ» (النمل: 76)، فقال: في مقابل بين الأكثِم العاجز وبين الآخر بالعدل الذي هو على صراط مستقيم (1).

(1) التدمرية (324-164).
المسألة الثانية: مناقشة قدح بعضهم في الاستدلال بدليل الكمال
سابق أن ذكرت أن الرازي قرر دليل الكمال في بعض كتابه (١); لكنه ضعفه في الموضح (٢) بقوله: (وهذا ضعيف؛ لأن لقاتل أن يقول: الماشي أكمل من لا يمشي، والحسن الوجه أكمل من القبيح، والواحد منا موصوف به؛ فلو لم يكن الله تعالى موصوفا به لزم أن يكون الواحد منا أكمل من الله تعالى).
والملاحظ في كلامه أنه لما لم يقدر على أن يوهن من قوة هذه الحجة الرصينة; عدل إلى إلزام أصحابه بإثبات ما يفرون من إثباته؛ فهو يقول لهم: إن أثبتهم السمع والبصر لحجة الكمال المذكورة; لزمكم إثبات المشي والوجه، وإذا كان المانع من إثباتهما كونهما من صفات الأجسام; فليكن هو المانع من إثبات السمع والبصر; إذ هما من صفات الأجسام.
ولقد أصاب الأشاعرة حين أثبتوا صفات السمع والبصر بحجة الكمال آنفة الذكر، وهي حجة نقلية أثرية -كما سبق-. وأخطأوا حين نفوا عن الله تعالى -بطرق التأويل- صفات الكمال الثابتة له في النصوص، مع أن هذه الحجة دليل عليها أيضا.
كما أن الرازي أصاب في إلزام أولئك بذلك اللازم، وفي بيان تناقضهم؛ حين قبلوا حجة في موضع، وردوها في موضع من جنسه.
واخطا حين دفع في صدر هذه الحجة وضعف الاستدلال بها على ثبوت السمع والبصر للباري جل جلاله.

(١) انتظر: الأربعين (١٦٤)، والمطالب العالية (١٠٩/١٩١-١٩٢)، ومعالم اصول الدين (٥٥).
(٢) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (١٧٢).
أما الحق المحض فمع أنهم آمنوا بالكتاب كله، وأثبتوا لله تعالى صفات الكمال البارزة جمعاً: كالسمع والبصر، والحكمة والمجاه و الإتيان والنزول والوجه المتصرف بالجلال والإكرام.
وهم ما يكون من شيء؛ فإن كون السمع والبصر من صفات الكمال قضية ثابتة في العقل دون أدنى شك، والنقل أرشد إليها؛ فقد قال تعالى:
و ما يستوى الأعيان والبصير (فاطر: 19) (فبين أن البصير أكمل) (1)
وقال سبحانه: فيثبت لمن تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنه شيئاً (ريم: 24) (فدل على أن السمع البصر الغني أكمل، وأن المعبد يجب أن يكون كذلك) (2).
على أنه ينبغي حسن الفهم لقيد مهم يزول معه كل إشكال عن قاعدة الكمال هذه؛ وذلك أنها مقدمة بالكمال الذي لا يتضمن نقسا بوجه من الوجه.
فاحترز بهذا عما هو للمخلوق كمال، وهو للخلق نقض لا استلزمه نقضاً.
فنعم عنه؛ كالآكل والشرب مثلاً، فالآكل والشرب من المخلوقين أكمل ممن لا يأكل ولا يشرب؛ لكمال الآكل والشرب يستلزم الحاجة إلى الغير، ودخول شيء في الآكل الشرب وخروج شيء منه، وما يتوقف كماله على غيره من الناس مما لا يحتاج في كماله إلى غيره: (فإن الغني عن الشيء أعلى من الغني به، والغني بنفسه أكمل من الغني بغيره) (3).

(1) مجموع النفاوي (816).
(2) المصدر السابق (824).
(3) المصدر السابق (871).
المطلب الثالث:

اللوائح التي تلزم الأشاعرة في إثباتهم السمع والبصر.

ظهر بما سبق في المطلوبين المتقدمين مدى اضطراب مذهب الأشاعرة
والاختلاف في صفتي السمع والبصر، ويُجدر ختم المقام بالوقوف عند بعض
اللوائح التي تلزمهم - أو تلزم بعض أئمتهم - في قولهم في هاتين الصفتين
الكريمتين.

أولا:

تقدم أن طائفة من أساطين الأشاعرة استدلو على إثبات صفتي السمع
والبصر بالادلة السمعية ومنهم: الرازي والإييجي والجرجاني والسنوي
والبيجوري وغيرهم.

وهذا المسلك يتناقض مع أصلهم باعتبار الأدلة النقلية ظنية؛ فلا يُستدل
بها على مسائل أصول الدين.

قال الرازي - بعد أن ساق عشيرة أمور زعم أن الأدلة النقلية مبنية عليها؛
فتفيد طينيتها: ( وإذا ثبت هذا؛ ظهر أن الدلالات النقلية ظنية، وأن العقلية
قطعية، والظن لا يعارض القطع ) (1).

وإذا كان هذا موقفهم من أدلّة الكتاب والسنة؛ فما بالهم يستدلون بهذه

---

(1) معالم أصول الدين (24). وانظر ما ذكره الجويني في الشامل (31). والمسالة عندهم من الشهرة بحيث
يستغنى عن التوضيل في الاستشهاد عليها.
الأدلة "الظنية" في قضية عقدية لا يُقبل فيها إلا القطع؟
وهل هذا إلا إمارة الاضطراب؟
ولذا فقد عتب الآمدي على أصحابه الذين استدلوا بالأدلة النفسية في هذا الباب، مبدياً الوجه القبيح للمسلك الذي اختموه في التعامل معها؛ حيث قال: (ولربما استند بعض الأصحاب هنالى السمعيات دون العقليات، والمحصول يعلم أن كلما يُتمحى من ذلك فخير خارج عن قبيل الظنيات والتخمينات؛ وذلك لا مدخل له في البقينات) (1).
وقال أيضاً: (وربما استروح بعض الأصحاب في إثبات السمع والبصر لله تعالى إلى ظاهر واردة في الكتاب والسنة... وهي غير مفيدة لليقيين، ولا خروج لها عن الظن والتخمين، والتمسك بما هذا شأنه في إثبات الصفات النفسية وما يطلب فيه البقين ممتنع) (2).
إذن كلام رب العالمين، وحديث رسوله الأمين ﷺ ما هو إلا ضرب من الظن والتخمين، والاستدلال به في البقينات ممتنع! فالله سبحانه وتعالى غفر! ومع ما حمله هذا الكلام الساقط من قبح وشحاعة؛ فلا بد من الاعتراف بأنه طرد للمحفوظ الإشعري الهزيل من الأدلة النفسية؛ فلم يكن الآمدي إلا متشبيعاً به.

(1) غاية الغرام (147).
(2) إبكار الأفكار (104).
وعليه فالشاعرة المستدلون بالأدلة النقدية هننا: هم بين النكوص والإعراض عن هذا الاستدلال النقدية، والرجع إلى جادة المذهب -كما نادى بهم الأمدي.

أو الإقرار بأن ما قدوه من ظنية الأدلة النقدية، وما انبى عليه من توفي الاستدلال بها في كثير من المسائل، أو تقديم العقل عليها - مسلك خاطئ مزدوج.

أو فليقروا على أنفسهم بالاضطراب، حيث أقموها على شيء وأحجموا عن نظيره.

ولا ينكر اضطراب الشاعرة -فيما اعتقده- إلا جاهل أو جاحد.

والعجب أن الرازي -وهو أكثر من أصل للشاعرة قاعدة ظنية الأدلة النقدية وتقدم العقل عليها- حين وصل إلى صفتي السمع والبصر: استدل عليهما بأدلة نقيلة؛ ثم أورد على نفسه سؤالاً: كيف تستشهد بالنقل مع أنك قد قلت في أول الكتاب: إن التمسك بالنصوص النقدية غير جائز في العقليات؟

ثم أجاب بقوله: (نحن ما ذكرنا ذلك السؤال هناك لاعتقادنا أنه لا يمكن الجواب عنه؛ بل الجواب عنه: إجماع الأمة على جواز التمسك بنصوص الكتاب والسنة في المسائل القطعية، وفي هذا الموضوع كلام طويل).

وقد علق د. الزركان عليه بقوله: (على أن قوله الأخير لن يغني فتيلًا، بل هو مجرد مخلص لا أكثر ولا أقل؛ وذلك بدليل أنعي لم أر له في كافة كتبه إلا القول بأن النصوص ظنية الدلالة، وأنها لا تتقدم على العقلية.

والدليل على أنه مخلص أيضاً: أنه قال: (وفي هذا الموضوع كلام طويل صعب، مع أنه لم يبين شيئاً من هذا الكلام الطويل ولو مختصراً، رغم أن الموقف يحتاج إلى البث في هذه المسألة، ولا يضيره -لو أن يقول بهذا الإجماع، أن يبحث ب晡ضة أصغر وجه حجية هذا الإجماع أسوة بما أفاض به في أول الكتاب من بحث الموقف المضاد) (1).

ومهما يكن من شيء؛ فإن هذا الموضوع كافٍ في نقض كل ما سؤده من صفحات طويلة قرر فيها ظنية النقل وتقديم العقل.

وهو كافٍ -مرة أخرى- في إثبات اضطراب القول وتناقضهم.

ثانيًا:

وقع في كلام بعض الأشاعرة -أثناء الاستدلال على صفاتي السمع والبصر-:

تقرير أن كثرة الأدلة النقية عليها مانعة من تأويلهما.

وتوضيح ذلك: أنه قد جاء في المواقف وشرحه (2): (المقصد السادس)

في أنه تعالى سميع بصير.

(1) المصدر السابق (621).
(2) (96/8).
السمع دل عليه، وهو مما عُلم بالضرورة من دين محمد ﷺ: فلا حاجة إلى الاستدلال عليه كما هو حق سائر الضرورات الدينية، والقرآن وكذا الحديث مملوء به بحيث لا يمكن إنكاره ولا تأويله.

وقرر نحو هذا: التفتازاني (1).

وهنا حق أن يقال: إذا كانت كثرة الآدلة على الصفة مانعة من تأويلها؛ فما بالالشاعرة قد أولوا صفات جمة دلت عليها آدلة كثيرة في الكتاب والسنة؟ كالنجزول والمحمية والوجه وغيرها؟ بل ربما كانت الآدلة -في الكثرة- مثل أو تزيد على آدلة السمع والبصر؛ كصفة العلو?

فيلزمهم -طرازا لهذا التأصيل- إثبات هذه الصفات المؤولة كما هو الشأن في السمع والبصر، والتوية إلى الله من تحريف الكلم عن مواضعه؛ وهذا لا محيص لهم عنه.

أو فليس لنا أنهم مضطرون متناقضون.

ثالثا:

لا يُخفى الشاعرة اعتقادهم بأن السمع والبصر من صفات الأجسام؛ وعلى قاعدتهم: فهما موهمان للإنسانية؛ وتفريحاً على هذا الذي اخترى في نفوسهم فإنهم يشاركون إلى مهمل أن يكون اتصاف الله بهما بجارحة أو

(1) في شرح المصدر (138/4).
اتصال، أو أن يكون سمعه بصمأ أو بصرا بهدوء، إلى آخر ما يذكرون(1)،

وقد تقدم التفصيل في هذا.

وقد ما اعترف به الرازي حيث قال - في معرض مناقشة دليل المخالف:

(1) لأن لقائل أن يقول: لماشي أكمل ممن لا يمشي، والحسن الوجه أكمل
من القبيح، والواحد منا موصوف به؛ فلو لم يكن الله تعالى موصوفا به لزم أن
يكون الواحد منا أكمل من الله تعالى.

فإن قلت: هذا صفة كمال في الأجسام، والله تعالى ليس بجسم؛ فلا
يتصرع ثوبه في حقه. قلت: فلم قلت بأن السمع والبصر ليسا من صفات
الأجسام؟(2).

فأقر الرازي بأن السمع والبصر كالمشي والوجه؛ فالجميع -في زعمه- من
صفات الأجسام.

بل كاد في كتابه المطالب العالية (3) أن لا يثبت السمع والبصر نظرا
لارتباط الصفتين بما أسماه: الآلات وسلامتها وتأثيرها، ثم بنى على هذا
التوافق في إثباتهما، لكنه عاد من بعد فمال إلى أن الإثبات هو الأولى والأخلاص.

وهذا مثال لمدى الارتباط الذي بدأ عليه الأشاعرة في موقفهم من هاتين
الصفتين الجليلتين.

(1) انظر: العقدية النظامية (31)، والمقدمة الآتى (85)، وشرح السنوي (100)، وتحفة المريد (98).
(2) وحاشية الشرقاوي (275).
(3) محصل انكار المتقدمين والمتاخرين (172).
(4) (191/3).
وعودا على بدء أقول: إنه يلزم مؤولة الأشاعرة أن يصرحوا بتأويل
صفتي السمع والبصر طردا لقاعدتهم; فإنهم إذا أولوا العين والوجه واليد
مثلًا - بحجة إيهامها التشبيه (١) وأثبتوا السمع والبصر - كانوا متناقضين;
فالسمع والبصر - طردا لقولهم - موهمان للتشبيه أيضاً; إذ لا يعقلان إلا في
الأجسام! بل لعلهما من أشد الصفات إيهاما للتشبيه؛ إذ لا يكاد أن يخلو
منهما مخلوق حي!
أما مفوضتهم فهم ملزمون بمحو كل تعريف للسمع والبصر من كتبهم
فهي طافية بأنهما: صفتان يُدرك بهما المسموع والمبصر، وتفويض المعنى
إلى الله تعالى! طردا لقاعدتهم بتفويض معنى الصفات الموهمة للتشبيه.
فإن قالوا: نحن نثبتهما مع تنزيههما عن سمات الحدوث.
فقال - مع غض النظر بما أدخلوه تحت مسمى "سمات الحدوث": لم
لا تقولون هذا في كل صفة أولهمها؟ فالعين ثابتة لله مع تنزيهها عن سمات
الحدوث، وكذا الوجه واليد والماضيق، وهل يزالاً! ومن ثم يزول مذهب التأويل
بالكلية! ويحفظ للنصوص حرمته.
ثم يقال أيضاً: إذا كان الأشاعرة يلمزون أهل السنة أتباع السلف بالتشبيه
لإثباتهم صفتي النزول والقدم مثلًا; فلاهل السنة أن يصفوه بالوصف نفسه
لإثباتهم السمع والبصر!

(١) تعالى الله أن يكون قد أثبت لنفسه صفات موهمة للتشبيه. إنما توههم التشبيه شمعة لمرض يعرض
للقلوب التي لم تعظم الله حق تعظيمه، ولم تسلم لوحية.
فإن قالوا: النزول والقدم من صفات الأجسام؛ إذ لا يعقلان إلا فيها.
قيل: والسمع والبصر -إذن- من صفات الأجسام؛ إذ لا يعقلان إلا فيها؛ بل
لعلهما بالأجسام أصل من النزول والقدم!
فإن قالوا: نحن ننذب السمع والبصر عن سمات الحدوت.
قيل: وأهل السنة أشد منكم حرصا على تنزيه النزول والقدم وجميع
صفاته سبحانه عن مماثلة المخلوقين.
وعلى كل حال: فلو أنسفوا لأذعنا بآن ( القول في بعض الصفات كالقول
في بعض ) (1)؛ فهذه حيلة لا حيلة لهم معها؛ كفيلة بنقض مذهب التأويل
من القواعد.
والخلاصة أن الأشاعرة بين أمرين: إما التخلي عن إثبات هاتين الصفتين
طردا للحجة الداحضة التي أولوا ما أولوا من الصفات لأجلها - فيكشفوا
الستر عن مخالفتهم المسلمين، بل الرسول وأتباعهم أجمعين.
أو أن يتخلى عن منهجهم المؤسس على تأويل الصفات الموهوبة للتشبيه
في زعمهم، ويرقوا بأن ثبوت القدر المشترك في أصل الصفة بين الخالق
والمخلوق لا محجوز فيه؛ لأن القدر المميز الفارق بينهما حاصل.
أو فليشهدوا على أنفسهم -تارة أخرى- بالتناقض والاضطراب، والله
المستعان.

(1) التدريرية (31).
رابعا:
تقدم - في المسالة الثالثة من المطلب الأول - بسط الحديث عن جعل الأشاعرة صفتي السمع والبصر صفتيين ذاتيتيين، ومناقشته.

وتاسيسا على ما سبق فإنه يقال: إن الأشاعرة يلزمهم أحد أمرين:

إما التصريح - دون مواربة - بأن صفتي السمع والبصر بمعنى العلم;

وعليه فيسلم لهم دليل حول الحوادث; لكنهم بهذا يخرجون عن السمع والعقل واللغة والعرف، ويتضح اتباعهم غير سبيل المؤمنين.

أو الاعتراف بأنهما صفتان فعليتان تختلفان عن العلم القديم (١)

حيث يسمع سبحانه حين يكون الصوت، ويبصر حين يكون المبصص.

وهذا هو المسلك الصحيح الموافق للعقل والنقل ولنهج السلف الصالح.

وبالتالي يلزمهم التخلي عن شبهة حول الحوادث - كما اعترف الرازي بهذا (٢).

فإن حول الحوادث أو التجدد - الذي فروا منه إن أثبتوا الصفات الفعلية - كالاستواء والنزول والمجري - يلزمهم مثله في إثبات السمع والبصر سواء بسواء.

(١) علمه تعالى على منزلتين: علم بالشيء قبل وجوده - وهو المفسود بالذكر هنا، وعلم به بعد وجوده.

(٢) حيث قال في الأربعين (١٦٧-١٦٨): (ولقال أن يقول: آليس أن كون السمع والبصر مدركين للمجموع والمبصص موقوف على حضور المجموع معايير لتلك الصفة التي هي غير موقوفة على حضور المجموع والمبصص؟ فليلزمكم أن يكون كون الله تعالى مدركًا للمجموعات والمبصصات: صفة متينة.)
خامسا:

ذُكر سابقاً أن من أئمة الأشاعرة من أثبت صفتين السمع والبصر

بدل الكمال.

وهؤلاء يلزمهم أن يثبتوا الصفات التي عطلوها عن الله تعالى بالدليل نفسه.

فالمحبة صفة كمال، ومن يحب أكمل ممن لا يحب.

والرحمة صفة كمال، ومن يرحم أكمل ممن لا يرحم.

والحكمة صفة كمال، وذو الحكمة أكمل ممن هو فائق لها.

والعلو صفة كمال، والعلوي أكمل من السافل .. وهلم جرا.

فهذا كله مما أرشد إليه العقل الصريح كما أرشد في السمع والبصر

سواء بسواء.

فإن التزموا هذا اللازم ورجعوا إلى الحق انتقض شطر كبير من أقوالهم

المخالفة لمنهج السلف.

وإلا يفعلوا؛ فقد ثبت عياناً تناقضهم واضطرابهم.

والله تعالى أعلم.
الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وإذ قد وصلت إلى آخر مطاف في أروقة هذا البحث -الذي أرجو أن يكون قد وقفت فيه إلى بيان الحق دون شطط- فمن المناسب أن يُختم بتدوين أهم النتائج المستفادة منه:

أولاً: اتضح أن البحث في منهج الأشاعرة في هاتين الصفتين -على وجه الخصوص- كافٍ في نقض كثير من أصولهم، وإيضاً بعدهم عن منهج الحق في باب الصفات.

ثانياً: أبرزت صفحات البحث أن الأشاعرة قد أصابهم داء الفرق من قبلهم ومن بعدهم؛ ألا وهو الاضطراب والتناقض، فيشتون الشيء ويردون نظيره دون حجة معبرة.

وأنى لمن كان من أهل السنة -صدقًا- أن يكون كذلك؟

ثالثاً: ظهر من خلال عرض أقولهم أنه ليس لهم في هذا الباب مذهب، بل مذاهب، بل وحجم الخلاف بينها كبير.

وفي هذا ما يجلي للمنصف الفرق بين المذهب الحق والمذهب الباطل.
إذ لما اجتمع أهل السنة والجماعة على الإذعان لأدلة الكتاب والسنة، واطراح كل رأي أو هو ذير دونها؛ أضحى قولهم في الاعتقاد واحدا، ومذهبهم متفقا، وأما من سواهم فالاختلاف بينهم كثير.

رابعا: لعله قد تبين مما سبق أن نسبة الأشاعرة إلى إثبات هاتين الصفتين -هكذا بإطلاق- فيه نظر كبير.

وأن دعوى موافقتهم لمنهج أهل السنة وطريقة السلف الصالح في إثباتهما - ناباهما الحقائق.

خامسا: إذا كان الأشاعرة مخالفين للحق في جوانب كثيرة مما يُدعى فيه موافقتهم لأهل السنة؛ فكيف بما عداه؟

فهل سيقال بعد هذا: إنهم من أهل السنة؟

وأخيرا، فإنني أدعو الباحثين إلى وضع مذهبهم في بقية صفات المعاني تحت مجهر التحقيق والتذكير لبيان حقيقة دعوى موافقة أهل السنة فيها.

والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وصلى الله وسلم على سيد ولد آدم، وعلى آلله وصحبه أجمعين.
قائمة المصادر

أولاً: القرآن الكريم
ثانياً: الكتب المطبوعة:

- إبطال التأويلات لأخبار الصفات، لابي يعلى الفراء، تحقيق محمد الحمود النجدي، دار غرس، ط الأولى، ١٤٣٢ هـ
- أبقار الأفكار في أصول الدين، لسيف الدين الآمدي، تحقيق أحمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٣٢٣ هـ
- الأربعين للرازي، تحقيق أحمد حجازي السقا، دار الجيل، ط الأولى، ٢٠١٤ م.
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لإمام الحريمين عبد الملك الجوهري، تحقيق أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - طالعة - ١٤١٦ هـ
- الأسماء والصفات، للببسيقي، دار إحياء التراث العربي.
- الإشارة إلى مذهب أهل الحق، لابي إسحاق الشيرازي، تحقيق محمد السيد الجلند وآخرون، وزارة الأوقاف، مصر، ١٤٢٠ هـ
- الإشارة في علم الكلام، لفخر الدين الرازي، تحقيق هاني محمد حامد، المكتبة الأزهرية للتراث.
- أصول الدين، لابي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت - طالعة - ١٤١١ هـ.
• الاقتصاد في الاعتقاد، للغزالي، تحقيق مصطفى القباني، المطبعة الأدبية بمصر، ط الأولى.
• الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، لأبي بكر الباقلاني، تحقيق زاهد الكوثرى، مؤسسة الخانجي، ط الثانية 1382 هـ.
• تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، للشيخ إبراهيم بن محمد البيجوري، دار الكتب العلمية، بيروت - ط الأولى - 1403 هـ.
• التدمرية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط الخامسة 1419 هـ.
• التعريفات، للشيخ علي محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت - ط عام 1416 هـ.
• جامع الرسائل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار العطاء، الرياض - ط الأولى - 1426 هـ.
• حاشية السيالكوتي، مع شرح المواقف.
• حاشية الشرقاوي على شرح الهدمي على العقيدة السنوسة.
• لعبد الله حجازي الشرقاوي، اعتنى به: محمد نصار، دارة الكرز، ط الأولى 2011.
• درء تعارض العقلك والنقال، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، من مطبوعات جامعة الإمام بالرياض، ط الأولي 1400 هـ.
• ذم التأويل، لابن قدامة، تحقيق بدر البدر، ط الأولى 1406 هـ.
الرد على المنطقيين، لشيخ الإسلام ابن تيمية، إدارة ترجمان السنة.
باكستان - ط الثانية - 1396 هـ

سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي،
تعليق: محمد عبد الحميد، دار الكتب العلمية.

الشامل في أصول الدين، للجويني، تحقيق هلموت كلوهف، دار العرب، 988 هـ.

شرح الأصبهاوية، لابن تيمية، تحقيق محمد السعوي، مكتبة دار المنهاج، ط الأولى 1430 هـ

شرح السنوسي، للسنوسي، مطبعة جريدة الإسلام، 1316 هـ

شرح المقاصد، لمسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني تحقيق عبد الرحمن عميرة، منشورات الشريف الريفي، ط الأولى 1400 هـ

شرح المواقف، للشريف علي الجرجاني ومعه حاشيتا السيالكوني والحلبي على شرح المواقف، ضبط وتصحيح: محمود الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى 1419 هـ

طريق الهجرتين، لابن القيم، تحقيق يوسف بديوي، دار ابن كثير، ط الثانية 1419 هـ

عقائد الأشاعرة، لمصطفى باحو، المكتبة الإسلامية، ط الأولى 1433 هـ

العقدة النظامية في الأركان الإسلامية، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: زاهد الكوثرى، المكتبة الأزهرية بالقاهرة، ط 1412 هـ

51
• غاية المرام، للأمدي، تحقيق حسن الشافعي، المجلس الأعلى
  للفروع الإسلامية بمصر، 1691 هـ
• فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، تحقيق
  محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بدون معلومات الطبع.
• فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، لـ محمد صالح
  الزركان، دار الفكر.
• القاموس المحيط للفيروز أبادي، طبعة قديمة بدون معلومات
  الطبع والنشر.
• لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول، ليوسف بن
  محمد المكلاني، تحقيق: فوقية حسين محمود، دار الأنصار بمصر، ط الأولى
  1977 م.
• اللمع في الرد على أهل الزبغ والبدع، لأبي الحسن الأشعري، محمد
  الضاوي، دار الكتب العلمية، ط الأولى 1421 هـ
• مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن ابن
  قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف بالمدينة 1416 هـ
• محصل أفكار المتقدمين والتأخر، للرازي، راجعه: طه عبد
  الرؤوف، مكتبة الكليات الأزهرية.
• المطالب العالية من العلم الإلهي، للرازي، تحقيق: أحمد حجازي
  السقا، دار الكتاب العربي، ط الأولى 1407 هـ.
• معالم أصول الدين، للمرازي، مراجعة: طه عبد الرؤوف، مكتبة الكليبات الأزهرية.

• المقصد الأسيي في شرح أسماء الله الحسنى، للغزالي، تحقيق أحمد قباني، دار الكتب العلمية.

• نهاية الإقدام في علم الكلام، للشهرستاني، تحرير ألفرد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة ( بدون معلومات الطبع ).

• هداية المرشد لعقيدة أهل التوحيد، لمحمد عليش، من منشورات جامعة السنوسي بليبيا، 1388 هـ.
المقدمة............................................................................................................. 2
تحديث.................................................................................................................. 5
المبحث الأول: معتقد الأشاعرة في صفتي السمع والبصر واستدلالهم عليه 10
المطلب الأول: معتقد الأشاعرة في صفتي السمع والبصر.............................................. 10
المطلب الثاني: متعلق صفتي السمع والبصر عند الأشاعرة................................. 11
المطلب الثالث: استدلال الأشاعرة على ثبوت صفتي السمع والبصر............... 12
المبحث الثاني: نقد مذهب الأشاعرة في صفتي السمع والبصر......................... 16
المطلب الأول: نقد معتقدتهم في صفتي السمع والبصر........................................... 16
المطلب الثاني: مناقشة قدح بعضهم في الاستدلال العقلي على صفتي السمع والبصر 29
المطلب الثالث: اللوازم التي تلزم الأشاعرة في إثباتهم السمع والبصر......... 37
الخاتمة.............................................................................................................. 47
قائمة المصادر................................................................................................. 49
فهرس الموضوعات............................................................................................... 54
أبحاث للمؤلف:

- حقوق الصحابة رضي الله عنهم على الأمة
- الجواب عن شبهة الاستدلال بالقبر النبوي على جواز اتخاذ القبور مساجد
- سماث دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب
- شروط قبول العمل الصالح
- الإلحاح، وسائله، وخطره، وسبل مواجهته
- الدعوة إلى التوحيد
- الأخطاء العقدية في ترجمات السنة النبوية
- التوضيح إلك الأحمدية (القاديانية) في زعمهم وفاة المسيح
- تصحيح مفاهيم خاطئة في قضية مهمة
- تعقبات على الموسوعة المنشورة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة
- حكم إهداء ثواب الحسنات للأموات
- رسالة حكايته المباحثة مع علماء مكة في حقيقة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب

المقالات:

- إنهن بنات المملكة
- عشرون وصية في دعوة الكفار
- إنه الله الذي يتكلم!
- السلفية.. هل هي الفرعية الجديدة؟
- فتنة الزندقة.. متي تعود؟
- وقفة مع الدعوة إلى احترام الأديان وتجريم الإساءة إليها
- (إنّا كفّيناكم الله المُشتهرين)
- إندر كرههم قبل أن يحتاروا
9- الاختيال عند الصدقة.
10- (إما يبلغن عندك الكبرى أحدهما أو كلاهما).
11- هل لها مكان في مدرجات الملعب؟
12- ما لهم وللسليفة.
13- العلماء ورفض افتتاح مدارس البنات.
14- المرأة بين قيادة السيارة وقيادة البعير!
15- مع ابن تيمية مرة أخرى.
16- على هامش الواقعية.
17- حمار الوحش. ما هو؟
18- الجامعة الإسلامية .. شامة في منجزات الوطن.
19- وجه الإخلاص وأثره في صحة المناسك.
20- إخراج زكاة الفطر نقودا مجانبا للصواب.
21- من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب.
22- مضاعفة الحسنات والسيئات في الجرم المكي.
23- خلافة المشركين في الحج.
24- طقوس الألمعي .. بين الإيمان والكفر.
25- تنبيهات بشأن الخوض في أشراف الساعة.
26- بل مفهوم مغلوب .. ونسبة خاطئة.
27- السفينة...

الموقع الإلكتروني للمؤلف
WWW.SALEHS.NET